KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

اقتصاد السوق الاجتماعي والتطور الاقتصادي الألماني

أ.د طالب حسين فارس
أ.د محمد حسين كاظم
الباحث صادق عباس راهي
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء

الملخص:

في ظل الدمار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بعد الحرب العالمية الثانية سعت ساحة الفكر الاقتصادي الالماني لإيجاد نقطة انطلاق اساسية لعلاج الاشتراكية الوطنية في المانيا الغربية ومحو الفترة النازية الايديولوجية السابقة، واعادة تشكيل المجتمع الاقتصادي بالكامل ضمن المشروع الاوربي ، وهو ما حصل في اطار المعجزة الاقتصادية الالمانية التي تحققت بعد الحرب العالمية الثانية، والنهوض من جديد واستمرارها وفق النهج الاوردو ليبرالي وسياسة لودفيج ايرهارد واستدامة ارماك ولحد الآن ، لتعتلي المانيا خامس اكبر اقتصاد في العالم، واكبر اقتصاد اوربي، وتستأثر بخمس اجمالي الناتج المحلي للاتحاد الاوربي، متزعمة التجارة الاوربية وشريك استثماري للولايات المتحدة ، وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لسكانها، وهي عواقب منطقية للتحول الفلسفي في صنع السياسات الاقتصادية الناجحة ودمجها في اقتصاد السوق الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد السوق الاجتماعي، المعجزة الاقتصادية الالمانية، ما بعد المعجزة الاقتصادية.

Abstract:

In light of the economic, political and social devastation after World War II, the German economic thought scene sought to find a basic starting

point for treating National Socialism in West Germany, erasing the previous ideological Nazi period, and completely restructuring the economic community within the European project, which happened within the framework of the German economic miracle that had been achieved. After the Second World War, the revival and continuation of the liberal Urdu approach, the policy of Ludwig Erhard, and the sustainability of Armak until now, for Germany to be the fifth largest economy in the world and the largest European economy, accounting for one-fifth of the GDP of the European Union, the leader of European trade and an investment partner for the United States, and achieving A high standard of living for its inhabitants, which are logical consequences of the philosophical shift in making successful economic policies and their integration into a social market economy.

Keywords: the social market economy, the German economic miracle, after the economic miracle.

المقدمة:

كان لدى النازيون وجهة نظر اقتصادية تتمحور حول صعوبة تصورهم ان الاقتصاد قد يعمل من تلقاء نفسه داخل المجتمع وليس تحت سيطرة وتأثير الحكومة ، وامكانية تحسنه بشكل كبير عندما يكون تأثير الحكومة محدوداً ، وهو ما نجحت في تحقيقه المانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية واتباعها لسياسة اقتصادية مرنة واقعية بدون ايديولوجيات من خلال الاندماج مع العالم الغربي وتنمية انتاجية عالية دولية

بالاستفادة من آلية السعر والسوق وبمساهمة الاقتصاديين السياسيين ، لتتحول المانيا بعد الحرب من بلد يحتضر منهار اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً الى بلد متقدم يتزعم الاقتصاد الاوربي ، وكان هذا نتيجة النظام الاقتصادي الذي تم تنفيذه بعد عام ١٩٤٨ وهو اقتصاد السوق الاجتماعي .

مشكلة الدراسة : هل تمكن مؤسسو المانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية من خلق نظام اقتصادي أمثل يتمكن من اعادة تشكيل مجتمع آمن ومستقر ؟ مع مواجهة مفهومان اكاديميان تجذرت خلافاتهما بين حرية التصرف الرأسمالية والميول الشيوعية الاشتراكية بأحزابها المتنوعة.

أهمية الدراسة : تأتي أهمية الدراسة من تدابير الاصلاح الاقتصادي الالماني وتخطي الايديولوجيات المحلية السياسية للنهوض من مرحلة الدمار الاقتصادي الى مرحلة المعجزة الاقتصادية .

هدف الدراسة : تهدف الدراسة الى تقديم طريق ثالث بين مسارات اقتصاد السوق الرأسمالي والتخطيط المركزي الاشتراكي ضمن سياسة نظام اقتصادي مزدوج من النظامين .

فرضية الدراسة: اوجدت المانيا استراتيجية نظام اقتصادي للتصحيح الحكومي في اقتصاد السوق الحر واعتماده كبديل مستقر ديناميكيا للسوق والتخطيط للحصول على معدلات نمو اقتصادي مرتفعة .

المبحث الأول: اقتصاد السوق الاجتماعي – مفاهيم عامة:

يتضح من المسيرة التاريخية للاقتصاد بأنه كان جزءً من نظام اجتماعي كبير أو أنه اقتصاد سياسي يشكل أحد جوانب النظرية الاجتماعية، حيث مع تطور المجتمعات وتنظيم النشاط الاقتصادي بشكل واضح برز نظام فيه الحكومة والاقتصاد متكامل الجوانب مرتبطين بالنظام الاجتماعي، وفي وقت لاحق أُعتبرت الحكومة والاقتصاد . أو الحكومة والأسواق . مجالات مستقلة في العمل، لتتعدد وجهات النظر وتكثر النقاشات حول الدور الاقتصادي المناسب للحكومة .

ان الحجة اليوم هي ليست ما بين سياسة عدم التدخل والتخطيط ، او النزاع حول ما اذا كان على الحكومة ان تتدخل قليلا او اكثر ، فقد فشلت حجة الاشتراكيون بقوة مركزيتهم ، وقل انصار دعه يمر

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

بعد تكرار ازماتهم ، ليأتي الرأي القائل بأن على الحكومة ان تنشئ الاطار المؤسسي الذي يعمل فيه الاقتصاد وتجنب توجيه الحياة اليومية في اعمال الاقتصاد ، لكي تبقى الحكومة الملاذ الاخير للسياسات المعاصرة بما تملكه من سلطة تشريعية وقانونية ضابطة وقوة رافعة بسياساتها الاقتصادية ، هذا التوجه وان كان طرحا نظريا مقبولا في بداياته ، الا أنه اكتسب قوته النظرية والعملية بعد الحرب العالمية الثانية في اطار نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي .

المطلب الاول – اقتصاد السوق الاجتماعي (المفهوم والنشأة)

ارتبط مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي بشكل رئيسي بالانتعاش الاقتصادي والاجتماعي لألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وأصبح المفهوم مرادفاً للمعجزة الاقتصادية الالمانية وتم الاعتراف به كنموذج على المستوى الدولي يتمتع بجاذبية كبيرة بعد ما قدم طريقاً ثالثاً بين الرأسمالية والاشتراكية ، وكما هو مألوف في الفكر الاقتصادي بدأ الجدل حول النظريات الجديدة التي شملت مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي حتى قبل بداياته وأستمر الى يومنا هذا ، بعدما تضمن هذا النوع من الاقتصاد السياسي اتجاه التجارة الحرة ومبادئ اجتماعية تعدل من نتائج عملية السوق بتصور اوسع واكثر عمومية نحو الرفاهية الاجتماعية التي يمكن انتاجها بدمج نهجين مختلفين للنظام الاقتصادي .

من الواضح في أي نظام اقتصادي عند تطوير نظرية اقتصادية مثل مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي لا يمكن فهمها دون معرفة وتحليل الخلفية التأريخية التي تشكل جزءً لا يتجزأ من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إذ تندمج او تكمل المؤسسات السياسية في عمل مؤسسات الاقتصاد وكلاهما يتأثر بالثقافة السائدة في البلد ضمن عملية تطويرية تصمم آلية يتم تنفيذها بطريقة منظمة آخذه بنظر الاعتبار التضمين التاريخي .[١]

اولاً– الجذور التاريخية للاقتصاد الألماني Historical roots

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

بين عامي ١٨١٥ و ١٨٧٠ تأسست معظم صناعات الثورة الصناعية في القارة الاوربية ومنها بروسيا ، وقامت بدعم اسواقها في بناء خطوط السكك الحديدية التي وصلت الى (٦٣) الف كيلو متر عام ١٩١٣ واضطلعت البنوك الاستثمارية التي تأسست عام ١٨٧٢ بدعم التنمية الصناعية ، في تلك المدة ولجت بروسيا التقدم الصناعي والتطور الاقتصادي ، وتقدمت صناعاتها وتصدرت التجارة الدولية ، ونمت الزراعة وشرعت بتقوية اسطولها البحري ، وتبعتها تطورات اجتماعية مليئة بالاتجاهات الاصلاحية الاشتراكية ، الا ان مدة السلام والازدهار لبروسيا انتهت مع قيام الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) ،[٢]هزمت المانيا في الحرب وطلبت الهدنة وعزل الامبراطور الالماني وتشكلت اول جمهورية في تاريخ المانيا بزعامة فايمر (١٩١٩-١٩٣٣) ودفعت تعويضات للدول المنتصرة وسلمت اسطولها التجاري وجزء كبير من ثروتها الطبيعية والصناعية ،[٣]وفي٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣ تولى هتلر منصب رئيس الوزراء ، فبدأت حقبة مظلمة من تاريخ المانيا وشكلت الصناعات العسكرية الاقتصاد الالماني منذ عام ١٩٣٤، وبسببه انخرط العالم في حرب عالمية شمولية انتهت بهزيمة دول المحور وانتصار الحلفاء بملايين القتلى والجرحى واستخدام السلاح الذري ضد المدنيين .[٤]

فقدت المانيا وحدتها السياسية والقومية في عام ١٩٤٥ وتم تقسيم برلين الى شرقية تحت ادارة الاتحاد السوفيتي وغربية تحت ادارة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، ونهجت كل من الدولتين منهجاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً مغايراً للأخرى ، فأعتمدت المانيا الغربية نظام أقتصاد السوق الاجتماعي وحصلت على معونات مارشال منذ عام ١٩٤٨ لتبدأ بتحقيق معجزتها الاقتصادية في عهد المستشار كونراد اديناور ، بينما المانيا الشرقية سارت في ظل نظام اجتماعي اقتصادي اشتراكي تمثل بحزب الوحدة الاشتراكي الالماني الخاضع للارادة السوفيتية ، وبسبب بطش النظام الشيوعي فر من المانيا الشرقية الى المانيا الغربية بين عامي ١٩٤٩-١٩٦١ ما يقارب (٢.٦) مليون نسمه وبسببه اقامت المانيا الغربية جدار برلين في آب عام ١٩٦١ .[٥] وظهرت المانيا متجهة لان تكون دولة فقيرة بين الدول الاوروبية

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وعانى الالمان من اجل البقاء وتحملوا السكن المروع والاعتماد على السوق السوداء لتكملة القوت الذي توفره بطاقاتهم التموينية ،[٦] وأنخفض انتاج الغذاء بنسبة (٧٠٪) عن مستواه قبل الحرب بسبب نقص الاسمدة والالات الزراعية والشتاء البارد بشكل استثنائي في عام ١٩٤٧ ، واصبح الانتاج الصناعي يعرج عند حوالي الثلث عن مستواه في عام ١٩٣٨، وكان على المانيا التي كانت مسؤولة عن بدء الحرب ان تدفع ما قيمته (١٢١مليار$ – بقيمة سوق الدولار ٢٠١٦) تعويضات الى المملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتي ،[٧] واخذ الاتحاد السوفيتي يتلقى (١٥٪) من التعويضات على شكل معدات رأسمالية صناعية كاملة و(١٠٪) من المعدات الصناعية للاقتصاد الالماني الموجودة في مناطق الاحتلال الغربية ، وقاموا بتفكيك ونقل (١٣) الف مصنع و (٤٥٠٠) ميل من خطوط السكك الحديدية الالمانية الى الاتحاد السوفيتي و فرضوا على المصانع الالمانية ان تعمل لخدمة المصانع السوفياتية .[٨]

كانت سياسة الحلفاء تتمثل في سياسات الاستيلاء على المصانع الالمانية والحد من تطور الانتاج الصناعي الالماني كي تتدمر قدرة البلاد على شن حرب اخرى ضمن خطة سميت خطة مورغنتاد*(Morgentha plan) وتحويل المانيا الى مجتمع زراعي ومنعها من اعادة بناء الصناعات الثقيلة ،[٩]وأدى دفع التعويضات التي فرضتها الدول المنتصرة على المانيا الى انهيار الاقتصاد والتدهور السريع في قيمة عملتها ، ومن نهاية الحرب العالمية الاولى حتى عام ١٩٢٤ ارتفع مستوى السعر ما يقارب ترليون مرة ، وفقد الرايخ مارك الالماني لوظيفته كأداة للمبادلة واصبح ورقاً لا قيمة له مما استوجب العودة الى الاقتصاد الطبيعي (نظام المقايضة) .[١٠]

ثانياً – مفهوم أقتصاد السوق الاجتماعي The concept of a social market economy

يشمل اقتصاد السوق الاجتماعي أكثر من نهج للاقتصاد ليلتزم بمجتمع إنساني يهدف الى الرفاهية والحرية وتشجيع المسؤولية لجميع الأفراد بعدما جاء كرد فعل لتجربة اوربا الكارثية مع الأزمة والشمولية والحرب ، وهو نموذج ساهم في تقديم المعجزة الاقتصادية الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية عندما جلب

للبلاد سنوات عديدة من الاستقرار والازدهار والنجاح بعد سلسلة من الدمار والخراب ، ويعطي مرونة للنظام الاقتصادي السياسي ليعتمد من ناحية على الحرية الاقتصادية ، ومن ناحية اخرى يتوجه نحو المفاهيم الاجتماعية التي تعدل نتائج السوق من خلال أعادة التوزيع وتحقيق الضمان الاجتماعي والرفاهية الاجتماعية ،[١١] وهو بذلك تنمية اقتصادية تستخدم آليات السوق و قواعدها مع اخضاعها المستمر للتصحيح والتصويب والترشيد حتى تتطابق مع التنمية الاجتماعية واهدافها ومتطلباتها ، ليصبح مفهوم نظمي ذو بعدين اقتصادي ومجتمعي يقوم على الموازنة المتجددة بين نظام السوق المبني على التفاعل بين العرض والطلب ومبدأ المنافسة واستهداف الربح ، وبين نظام الرفاه والتنمية الاجتماعية بأعتبارها غاية النشاط الاقتصادي والاجتماعي والاداة المثلى لتحقيقه في الوقت نفسه .[١٢] كما يعرف بأنه نظام اقتصادي يشمل توليفة بين نظام السوق الذي يطرح المنافسة والانظمة الاشتراكية التي تعزز روح التنمية الانسانية ، وبالتالي فهو يتضمن اقتصاد السوق بمبادئه الفردية وضمان حرية كل فرد في الانخراط في النشاط الاقتصادي مع مبدأ التضامن الذي يهدف الى ازالة الظلم بشكل اساسي وبقاء البشر مرتبطين بعلاقات مجتمعية حتى لا ينفي دورهم كمخلوقات اجتماعية ، ولتكون الحرية الاقتصادية بمثابة أطار يتم فيه تطبيق العدالة الاجتماعية والتضامن وتكون الدولة هي الضامن لهذه الحرية والحفاظ على الاستدامة الاجتماعية ،[١٣] وشكل اقتصاد السوق الاجتماعي نموذج للسياسة الاقتصادية وضُم ليكون الطريق الثالث بين سياسة عدم التدخل الاقتصادي الليبرالية والاقتصاد الاشتراكي وقد تم تطبيقه عملياً في المانيا عام 1949 عند دمج هذين المنهجين المختلفين للنظام الاقتصادي بواسطة وزير الشؤون الاقتصادية لألمانيا آنذاك لودفيج ايرهارد (Ludwig Erhard 1897–1977) الذي ارتبط اسمه بصفة أب معجزة المانيا الاقتصادية بعد الحرب ، عندما اقترح ادارة الاقتصاد الالماني على اساس ليبرالي واشتراكي .[١٤]

المطلب الثاني– نشأة اقتصاد السوق الاجتماعي The emergence of the social market economy

قام ايرهارد بتوزيع مذكراته السرية في ذروة الحرب وفي الخطر الاكبر عليه وعلى من يخاطبه ، وقد كتب في هذه المذكرة (ان اقتصاد السوق هدف دستوري لمستقبل المانيا الاقتصادي والاجتماعي) وقد نص مبدآه الاساسيان في المستقبل على : اقتصاد السوق الحر كهدف أسمى يعتمد على الجهود الفردية التنافسية والكفاءة ، ومهام الحكومة توفير الاطار القانوني والمؤسسي اللازم ليعمل الاول بشكل صحيح بموجب قواعد القانون وليس الجري في الاقتصاد ، وتحديد دور الحكومة هي واحدة من اهم مشاكل اقتصاد ما بعد الحرب ، اي تحديد ما يجب على الحكومة القيام به من التوجيه بحكمة عامة بأقل قدر ممكن من التدخل في ممارسات الافراد ، وهي افكار غريبة جداً على المانيا التدخلية في جمهورية فايمر (1933–1945) ،[١٥] ان مفهوم لودفيج ايرهارد لاقتصاد السوق الاجتماعي الذي عبر عنه في كتابه (الازدهار للجميع والملكية للجميع) استند الى مرحلتين: [١٦]

المرحلة الاولى : كانت مسألة زيادة النمو الاقتصادي والقدرة الانتاجية في اسرع وقت ممكن عن طريق ازالة التنظيم ، وكان الهدف هو ضمان حصول السكان على الضروريات الاساسية مثل الغذاء والملابس والسكن ، وكانت الخطة عثور الجميع على العمل في اسرع وقت ممكن داخل المانيا الغربية ليساهموا في تعافي ونمو الاقتصاد وزيادة ازدهار البلد ، وقد شدد ارهارد على ان النوع الصحيح من اقتصاد السوق الحر سيكون حتماً العنصر الاجتماعي لأنه سوف يخلق وظائف اكثر انتاجية ودخل اكثر من اقتصاد مقيد ومخطط .

المرحلة الثانية: والتي اعتقد انها ضرورية للغاية هي تشجيع القطاع الخاص على زيادة المدخرات الخاصة ومنح الافراد مساحات واسعة للوصول الى رأس مال الدولة مع التشديد على اهمية الكرامة الانسانية التي تشمل الحصول على رعاية الطوارئ وشبكة من الضمان الاجتماعي وفقاً لمبدأ التبعية الوطنية عن طريق المساعدة الاسرية ودخل الفرد من حصة رأس المال، بحيث لا يعتمد الناس فقط على قدرتهم على العمل والتي يمكن ان تتأثر سلباً بعوامل مثل المرض والعمر.

وعليه يعتبر اقتصاد السوق الاجتماعي نظاماً اقتصادياً اجتماعياً موجهاً للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية مما يستوجب تحقيق الموازنة بين هذين البعدين – بين السوق والمجتمع وبين الربح الفردي والرفاه الاجتماعي – اذ يمكن ان يتحقق النمو الاقتصادي الكبير ، ولكنه لا يعني بالضرورة ان يؤدي الى تنمية اجتماعية ، لذا لابد من تدخل الحكومة وان تكون ادارة السوق الاجتماعي مرنة كلما ازدادت متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورة تجددها ، وان مشكلة الموازنة بين الاجور والارباح – والتي تمثل مشكلة عالمية – دليل على وجود علاقة بين السوق والمجتمع وتتطلب تحقيق الموازنة بين الربح والرفاه الاجتماعي على صعيد مؤسساتي شامل ،[١٧] ويشرح ايرهارد موضوعه بالقول انه من الخطأ تماماً التفكير في ان المنافسة تمنع المشاركة الاجتماعية ، بل ان الجماعية تسبب الاضطرابات في الاقتصاد والازمات التي تعيق التقدم الاجتماعي ، وان المنافسة في مستقبل الدولة تمنع تشكيل امتيازات اجتماعية خاصة وتمنع اصطناع الاحتكار وتستطيع ان تحفز التوزان الطبيعي بين العرض والطلب وتنظم السوق وجميع القوى الاقتصادية بطريقة مثلى وتصحيح جميع الفشل ،[١٨] وساهم ايرهارد في اعادة هيكلية النظام الاقتصادي الالماني وولادة المعجزة الاقتصادية وهو الذي روج لمصطلح اقتصاد السوق الاجتماعي الهادف لتحقيق الرفاه للجميع ، وحاول المستشار الاتحادي تشجيع القبول الاجتماعي والسياسي للزواج الفكري المتناقض ويحدوه الامل في ان الاحاطة بمعلومات عن القضايا الاقتصادية سوف تسهم بمنع زيغ المؤسسات عن سياسة النظام ، وهذا هو السبب الذي جعله يستند بشكل كبير على مجلس الخبراء الذين كانوا العين لرصد شامل للاقتصاد .[١٩]

ثانياً – ١– مجموعة فرايبورغ (الاوردوليبراليين) Ordoliberalism

كان هناك العديد من الاقتصاديين الألمان يدرسون جوانب اقتصاد السوق وتجديد الاقتصاد الليبرالي ضد الدكتاتورية الاشتراكية الوطنية الى جانب لودفيج ايرهارد ، وهؤلاء هم مجموعة فرايبورغ او ما اصبح يعرف بأسم مدرسة فرايبورغ او مدرسة اوردو الليبرالية التي تأسست في ثلاثينيات القرن الماضي من قبل

الاقتصادي والتر ايكن (Walter Eucken 1891–1950) واثنين من الحقوقيين فرانز بوم (Franz Bohm 1895–1977) وهانز جروسمان دورث(Hans Grobmann–Doerth 1894–1944) بالاضافة الى مجموعة علماء ومؤرخين لاهوت اتحدوا في تقديم اطار قانوني لوجهات النظر الاقتصادية وكيفية مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي ستواجه المانيا بعد سقوط النازية ، وكان همهم الرئيسي رسم نظام اقتصادي حر ومتوافق اجتماعياً ليتم تشغيله بعد الحرب عن طريق مجموعة من الصحف السرية كان لها اوجه التشابه مع البرامج النهائية لاقتصاد السوق الاجتماعي لما بعد الحرب [٢٠].

وقد سميت مجموعة فرايبورغ بالأوردو ليبراليين نسبة الى صحيفة اصدرها كل من إيكن وبوم ونشرت مجلدها الاول عام 1948 (Ordnung) للاقتصاد كان بعنوان فرعي كبير (الكتاب السنوي لأمر المجتمع) وفي مقدمته يطرح سؤال : ما هو نوع النظام المطلوب من اجل حياة انسانية ناجحة اقتصادياً ؟ في مقابل التخطيط المركزي والتدخل الحكومي ، وارتكزت اوردو على بصيرة ان المنافسة فقط عبر الاسعار يمكن ان تحل مشاكل المجتمع بالاضافة الى ذلك رفضت مبدأ حيادية دور الحكومة في توفير الحماية والامن الداخلي والخارجي وان الحكومة يناط بها مهمة تحقيق الاطار والمناخ الذي يسمح بأطلاق الحياة الاقتصادية وضمان المنافسة .[٢١] وعملت مدرسة فرايبورغ على تحقيق الترابط بين الهياكل القانونية والمؤسسات الاقتصادية – مبادئ السياسة الاقتصادية – اي يجب على الحكومة توفير قاعدة او أطار دستوري لتشكيل الاسواق ولا ينبغي للحكومة ان تتدخل الا ضمن أطار الدستور الاقتصادي القائم على مبادئ تأسيسية أبرزها الاستقرار النقدي .[٢٢]

ثانياً –٢ مولر أرماك (Alfred Muller Armack 1901–1978)

الاقتصادي والسياسي الكاثوليكي الألماني الذي صاغ مصطلح اقتصاد السوق الاجتماعي عام 1946 والذي سعى الى توليف جديد لحرية السوق والحماية الاجتماعية من خلال اضافة المكون الاجتماعي الى

اقصاد السوق وتصحيح فشله بأمر تنافسي عملي وتغيير توزيع الدخل وفق نظرية العدالة الاجتماعية وادخال آليات التوازن والأمن الاجتماعي وتقوية السياسة المجتمعية لتحقيق التكامل الاجتماعي وتطوير اقتصاد انساني ليس فقط للمنتج والمستهلك بل يتجاوز العرض والطلب ويراعي في شخصيته اهمية الانسان ،[٢٣] فهو يسمح بطائفة من التدخل الحكومي ، بما في ذلك الاعانات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة ومشاركة العمال في ادارة الشركات وبعض السياسات الكينزية لضمان التوظيف الكامل ، بحيث يكون التدخل الحكومي في عملية خلق الثروات ضئيلاً ولكن يجب ان يكون اكثر نشاطاً لتوزيع الثروة التي تم انشاؤها حيث اصبحت الشراكة مرتبطة بالاقتصاد السوقي الاجتماعي ضمن ادارة توافقية للأقتصاد عن طريق شركاء اجتماعيين يتمثلون بجمعيات الاعمال والنقابات ، وقد شاع المفهوم في المانيا الغربية بشكل اكبر عندما دخل الحزب الديمقراطي الاجتماعي الحكومة لأول مرة بعد الحرب ليلقى صدى واسع في المانيا على الصعيد الاجتماعي والسياسي ولينتشر في اماكن اخرى من اوروبا وينظر اليه بأنه طريق ثالث حقيقي يتجنب التطرف الرأسمالي والتطرف الاشتراكي ، لهذا تحدث به توني بلير – عن الطريق الثالث في ذروة العمل الجديد في المملكة المتحدة .[٢٤]

لقد قدم مولر فكرة برنامجه حول اقتصاد السوق الاجتماعي في كتابه المسمى اقتصاد مخطط واقتصاد سوق (Planned economy and market economy1946) عندما عرض فيه المبدأ الاساسي لاقتصاد السوق الاجتماعي وأعطائه المفتاح من اجل صنع السياسات الاقتصادية في المستقبل لبناء نظام اقتصادي جديد مصمم على قواعد اقتصاد السوق– مدرسة فرايبورغ– ومن ناحية ثانية دعم المؤسسات التي أعطت الاضافات الاجتماعية وحصر النتائج السلبية ومع الادارة التشريعية التي تهدف الى محاربة المركزية الاقتصادية والاستخدام السيء للسلطة ، وهو بهذا يشمل الكثير من المعاني أبرزها : حماية المنافسة الاقتصادية وتفعيل آلياتها ، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل ، وتطوير آليات السوق لتكون عنصراً هاماً في تحقيق الضمانات والتوازن الاجتماعي ، والعمل على تأمين حقوق الانسان

الحضارية المثبتة بموجب الشرائع الدولية ، وان مولر أرماك لم يرى أقتصاد السوق الاجتماعي كنظرية تنافسية خاصة ، ولكن كمفهوم أيديولوجي يهدف الى خلق وتعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين مختلف مجالات المجتمع متضمنة مختلف تكوينات الطبقة الواحدة ، وأعتبرها فكرة استراتيجية تروج لتعاون حقيقي بين مجموعات المجتمع المختلفة المعروفة بالاختلاف والتعارض في الأهداف ، كما يهدف لوصول بعض الأهداف الاجتماعية للعمال والعمل في كامل النظام الاقتصادي .[٢٥]

المبحث الثاني: التطورات الاقتصادية الألمانية:

يستند اقتصاد السوق الاجتماعي بشكل واضح على تحرير اقتصاد المؤسسات التي تنظم التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها الايجابي على السلوك البشري وتحقيق النتائج التي تعود بالفائدة على المجتمع ، إذ يركز بعضها على الجوانب التنظيمية ، والبعض الاخر على تأثير المؤسسات على تنمية الاقتصاد بأكمله ، وقد اشارت التجارب الدولية الى ان المؤسسات الاقتصادية والسياسية المصممة بشكل مناسب لها تأثيرات ايجابية على النمو والثروة ، وان أهمية اقتصاد السوق الاجتماعي قائمة على أهمية التجارب والنتائج التي قدمتها في تحقيق الانقلاب التنموي على الرغم من اختلاف الاساسيات والظروف والبلدان والاداء الاقتصادي والتأطير المؤسسي .

المطلب الاول – التطور الاقتصادي الالماني بعد الحرب العالمية الثانية

كانت المانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قد واجهتها اربع تحديات رئيسية شكلت اسباب الانهيار الاقتصادي والاجتماعي وهي كل من : انهيار العملة (التضخم) ، والنمو الاقتصادي ، والعجز في الميزان التجاري للحصول على العملة الاجنبية ، والتوظيف ، وبحلول عام ١٩٥٢ تم ترسيخ اقتصاد السوق الاجتماعي بقوة بعد ان تمكنت المانيا الغربية بين عشية وضحاها من التغلب على التحديات وتحقيق نتائج مذهلة بعد ان بدا الامر وكأنه معجزة اقتصادية عندما نهض الاقتصاد الالماني من الرماد خلال عقد الخمسينات .[٢٦]

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

اولا– المعجزة الاقتصادية الالمانية The German economic miracle

لقد ادرك الحلفاء الغربيون ان اعمار المانيا الغربية يتطلب اصلاحاً نقدياً لاعادة البناء الاقتصادي من اجل مقاومة التوسع السوفيتي ، لذلك أعطي لارهارد لودفيج *مدير الادارة الاقتصادية الامريكية البريطانية المشتركة مهمة اعادة الاصلاح النقدي التي اكملها عام ١٩٤٨ بأنشاء عملة المارك الالماني الجديدة علامة (DM) بدلا من الرايخ مارك (DMS) وللحفاظ على المستوى المنخفض نسبياً للاسعار الخاضعة للرقابة تم تحويل معدلات الاجور ومدفوعات المعاشات التقاعدية واحداً لواحد من عملات الرايخ مارك (DMS) الى العملة الجديدة (DM) بموجب شروط الاصلاح التي دخلت حيز التنفيذ في (٢٠يونيو١٩٤٨) ، وقد قامت الهيئة النقدية بتحويل الاصول والودائع الادخارية بمعدل منخفض جداً خشية الاضرار بالمدخرات المالية لاصحاب رؤوس الاموال الصغار مشغلي السوق السوداء الذين استثمروا مكاسبهم الضخمة في العقارات ، لذلك تضمنت الخطة احكاماً لضريبة رأس المال لتعويض الخاسرين من الغاء الرايخ مارك من عشرة الى واحد .[٢٧]

مع اصلاح العملة التي اعلن عنها لودفيج ايرهارد عام ١٩٤٨ بدأت المعجزة الاقتصادية الالمانية ، وتم امداد كل فرد (٤٠) مارك الماني مع (٢٠) مارك بعد شهرين اخرين ، ومنح الشركات (٦٠مارك) لكل موظف وقامت السلطات بسحب المخزون النقدي من التداول ، وادخلت عمليات تحرير ايرهارد حيز التنفيذ بإزالة (٤٠٠) سلعة من قائمة السلع الخاضعة للرقابة والغاء الضوابط للاسعار الموجودة سابقاً ، مما انهى رسمياً تجميد الاسعار منذ عام ١٩٣٦ ، فأصبحت المتاجر مليئة بالبضائع التي اختفت رؤيتها منذ سنوات وارتفع الانتاج بنسبة (٥٠٪) في غضون (٦اشهر) وزادت بغضون شهرين آخرين بنسبة (٢٥٪) وبسبب النقود المستقرة توفر الزخم لظهور ميول المستهلكين المكبوتة ، كما جلبت سلع السوق السوداء الى الاقتصاد الشرعي ، ما ادى الى زيادات هائلة في الانتاج وخلق فرص عمل في فترة قصيرة

بعد تحقيق الصناعة ارباحاً جيدة ، وبدأ الاستثمار وتوسع الانتاج ونما الناتج المحلي الاجمالي في المانيا اكثر من (١٥٪) من عام ١٩٤٨–١٩٥٠ .[٢٨]

انعكس الانطلاق الهائل للطلب الاستهلاكي على الاسعار بعد أربع أشهر من الاصلاح عندما ارتفعت بمعدل نمو سنوي (٢٢.٢٪)[٢٩] نتج عنها اضراب نقابات العمال لاجل ضبط الاسعار ، الا ان الحكومة كانت مدركة ان هذا التضخم لا مفر منه في اقتصاد تجمدت الاسعار فيه بشكل غير طبيعي مدة (١٢) عاماً ، وان ارتفاع نمو الطلب الاستهلاكي الذي سبب ارتفاع الاسعار كان يعني ايضاً ارباحاً جيدة للصناعة والاستثمار والانتاج في ظل زيادة مطردة في التوظيف من حزيران الى كانون الاول ١٩٤٨ بواقع (٢٣٠) الف وظيفة بمعدلات نمو تزيد عن (٢٥٪) لينخفض معدل البطالة من (٢٨.١٪) عام ١٩٣٢ الى (١٢.٢٪) عام ١٩٥٠ رغم تدفق اعداد اللاجئين من المانيا الشرقية ، ليتم حل معظم أزمة الاقتصاد الالماني ما قبل الاصلاح بأكمال اصلاح الميزان التجاري الذي خضع لسيطرة وكالة التصدير والاستيراد المشتركة (JELA) اعتباراً من عام ١٩٤٧ نظمت الوكالة الدولية عملها في فئتين ، الاولى بتلبية الاحتياجات الاساسية للسكان ، والثانية المواد الخام للانتاج الصناعي بالدولار وكانت التجارة داخل المنطقة الاوربية محترقة تماماً من الحرب مع ازمة مزمنة للدولار ، فكان الاختلال حاداً للحساب التجاري الالماني بعجز بلغ (٧١٧) مليون $ عام ١٩٥٠، فجاء دور مشروع مارشال بالتزامن مع تأسيس (EPU) والاتحاد الاوربي للمدفوعات لتمويل اجراء التجارة مع بعضها ، يضاف الى ذلك اندلاع الحرب في شبه الجزيرة الكورية التي اعقبها ازدهار في الطلب العالمي الذي حفز وضع المانيا في اعادة بناء الصناعة للتصدير لبقية العالم ليرتفع الحساب الجاري بفائض (١٦٨) مليون $ عام ١٩٥٢ ويترسخ اقتصاد السوق الاجتماعي بقوة بعد التغلب على تحديات ما قبل الاصلاح .[٣٠]

وكانت النتائج المذهلة التي حققتها المانيا الغربية تستحق تسمية المعجزة الاقتصادية خلال عقد الخمسينات حتى منتصف الستينات ، حيث يظهر الجدول رقم (١) ان معدل النمو للناتج الاجمالي

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الحقيقي (بأسعار١٩٩٥ =١٠٠) بلغ (٨٪) للمدة من ١٩٥٠ الى ١٩٦٥ وانخفاض البطالة بنسبة (١١.٥٪) من (١٢.٢٪) الى (٠.٧٪) ، ولنفس المدة كانت نسبة الزيادة في اسعار المستهلك (١٩٩٥=١٠٠) بلغت (٣٧.٥٪) ونمت بمعدل متوسط (٢.٣٪) مع بعض سياسات التوسع الحكومي لإعادة البنى التحتية المدمرة من الحرب والتي اضيفت الى اسباب النجاح لضمان الطابع الاجتماعي لاقتصاد السوق الفردي والوصول الى الانتعاش الاقتصادي .

ان سنوات المعجزة الاقتصادية الالمانية ولدتها الصناعة الى حد كبير مع الدور الحكومي في تشريع القوانين الملائمة لاقتصاد السوق الاجتماعي والتي ابرزها تشريع قانون مكافحة قيود المنافسة عام ١٩٤٧ مع استعادة القدرات الصناعية المدمرة او المفككة واستبدالها بآلات حديثة بمساهمة رؤوس اموال مشروع مارشال البالغة ما يقرب (١.٥) مليار دولار ، وسرعان ما تزامنت عملية اعادة الاعمار هذه بتأسيس صناعات جديدة واعدة وتطوير صناعات رأسمالية وصناعات السلع الاستهلاكية ، وكان من هذه الشركات من جاء من المنطقة الشرقية او المانيا الديمقراطية ومن بينها شركات صناعية معروفة مثل مصانع سيمنز ، وشركة (BMW) وشركة أوتو يونيون ، وشركة الكترونيات لوي ، بالإضافة لشركات اسسها العديد من اللاجئين .[٣١]

جدول (١) اهم مؤشرات التطور الاقتصادي للمعجزة الالمانية للمدة ١٩٥٠–١٩٦٥

السنة	GDP مليون مارك الحقيقي(١٩٩٥=١٠٠)	النمو السنوي%	اسعار المستهلك ١٩٩٥=١٠٠	التضخم%	معدل البطالة	صافي الميزان التجاري مليون $	الانفاق الحكومي الىGDP%
١٩٥٠	٣٧١.٦٤	–	٢٦.١	–	١٢.٢	٧١٧.١٤	٢٩.٤
١٩٥١	٤٢٤.١٩	١٤.١	٢٨.١	٧.٦	١٠.٤	٣٥.٤٧	٣٢.١
١٩٥٢	٤٧٥.٢٦	١٢.٠	٢٨.٧	٢.١	٩.٥	١٦٨	٣١.١

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

١٩٥٣	٥١٩.٥٠	٩.٣	٢٨.٢	١.٧-	٨.٤	٥٩٨.٨	٣٠.٢
١٩٥٤	٥٥٥.٨٣	٧	٢٨.٣	٠.٠٠٣	٧.٦	٦٤٣.٩	٣٣
١٩٥٥	٦٢٦.١٣	١٢.٦	٢٨.٧	١.٤	٥.٦	٢٩٥.٤	٢٩.٦
١٩٥٦	٦٧٥.٨٥	٧.٩	٢٨.٤	١-	٤.٤	٦٨٩.٧	٣٠.١
١٩٥٧	٧٢١.٦٦	٦.٧	٣٠	٥.٦	٣.٧	١٠١٦.٩	٣٢
١٩٥٨	٧٥٧.٦٥	٥	٣٠.٧	٢.٣	٣.٧	١٣٩٩.٧	٣٢
١٩٥٩	٨٢٤.٩١	٨.٩	٣٠.٩	٠.٠٠٦	٢.٦	١٣٤٠.٢	٣٠
١٩٦٠	٩٣٦.٦٢	١٣.٥	٣١.٤	٤.٥	١.٣	١٣٠٥.٧	٢٣.٣
١٩٦١	١٠٣٠.١٢	١٠	٣٢.٢	٢.٥	٠.٨	١٦٥٣.٧	٢٨.٧
١٩٦٢	١٠٩٣.٣٣	٦.١٣	٣٣	٢.٥	٠.٧	٨٦٩	٢٩.٧
١٩٦٣	١١٢٤.٧٠	٢.٨	٣٤	٣	٠.٨	١٥٠٨	٣٠.٦
١٩٦٤	١٢٠٧.٤٧	٧.٣	٣٤.٨	٢.٣	٠.٨	١٥٢٠.٢	٣٠.٥
١٩٦٥	١٢٧٩.١٠	٥.٩	٣٥.٩	٣.١	٠.٧	١٥٥٠.٧	٣٠.٦
النمو المركب = ٨ %				متوسط = ٢.٣ %	-٩٤.٢% الانخفاض	النمو المركب =١٧.٢٪	المتوسط =٣٠.١٪

Sources : German statistical yearbook for different years.

وبين عام ١٩٥٠ الى ١٩٦٥ زاد عدد الشركات الصناعية بنسبة (١٨٪) والتي تضم اكثر من عشر موظفين فما فوق من (٥٠١٣٤) شركة الى (٥٩١٦٨) شركة ، بمعدل نمو مركب بلغ (١٠٪) ، وتضاعفت قيمة الناتج الصناعي الحقيقي (بأسعار ١٩٦٢) أكثر من (14) مرة بنسبة (1438%) وبمعدل نمو مركب بلغ (18.6%) لنفس المدة وحسب ما يوضحه جدول رقم (٢) ، وكان هذا التطور الصناعي نتيجة لاسباب اوضحناها فيما تقدم من زيادة الطلب الاستهلاكي المحلي القوي ، واموال مشروع

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

مارشال ، يضاف اليه تدفق العمالة المدربة الماهرة واللاجئة من المانيا الشرقية واماكن اخرى من اوروبا ، حيث دخل (٣.٦) مليون لاجئ من المانيا الشرقية من عام ١٩٥٠ الى ١٩٦٢ اضافة الى (٢.٥) مليون لاجئ دخلوا بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥٠ لتكوين رأس المال البشري الذي اضعف من القوة الاقتصادية للنقابات وساهم باعتدال الاجور مع ارتفاع الانتاجية .[٣٢]

جدول (2) عدد الشركات الصناعية والعاملين فيها وقيمة الناتج الصناعي الحقيقي للمدة ١٩٥٠–١٩٦٥.

السنة	عدد الشركات (شركة)	عدد العاملين (١٠٠٠عامل)	قيمة الناتج الصناعي الحقيقي مليار (بأسعار ١٩٦٢)
1950	50134	4935	29.952
1951	51022	5496	48.027
1952	52722	5689	56.146
1953	53258	5936	64.522
1954	53557	6267	80.925
1955	54457	6815	110.489
1956	55917	7252	133.495
1957	55635	7494	150.414
1958	56061	7734	154.211
1959	55796	7765	181.385
1960	56165	8081	241.600
1961	57364	8316	275.824
1962	58403	8339	304.028
1963	59158	8264	324.768
1964	59273	8301	391.541

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

446.537	8460	59168	1965

Sources : German statistical yearbook for different years.

ثانياً – ما بعد المعجزة الاقتصادية Beyond the economic Miracle

لم ينمو اقتصاد المانيا الغربية بالسرعة والثبات كما كان في فترة المعجزة الاقتصادية ، ومع انقطاع توفر العمالة الجيدة من المانيا الشرقية بعد بناء جدار برلين عام ١٩٦١ ، والنمو المتذبذب ووجود ملامح تضخمية ، تبعها منذ اصلاحات ايرهارد عام ١٩٤٨ وجود اصوات كينزية تطالب بمساهمة اكبر للحكومة في الاقتصاد ، ما دفع حكومة الأئتلاف الكبير عن توجه ايرهارد في سياسة عدم التدخل الحكومي واتباع سياسة (العمل المنسق) التي تقضي بعقد اجتماع دوري بين ارباب العمل والنقابات مع السلطات المالية والنقدية لتنسيق التوظيف والاجور واستهداف النمو المدار للابتعاد عن التضخم ، وقاوم ايرهارد هذه السياسة لكن الضغط كان اكبر ، ما ادى الى تخليه عن منصبه نهاية عام ١٩٦٦ لتنتج سياسة (العمل المنسق) اول ركود اقتصادي منذ اصلاح العملة ،[٣٣] وسجلت معدل نمو سالب (-٠.٦٪) وارتفاع معدل البطالة الى (٢.١٪) عام ١٩٦٧ وانخفاض التضخم بفعل الركود الاقتصادي الى (١.٨٪) مع عدم تأثر الصادرات التي تمثل القوة الاقتصادية الالمانية وسجلت فائض تجاري (٤.٢) مليار دولار ، وفي عام ١٩٦٧ كلفت حكومة الائتلاف الديمقراطي المسيحي كارل شيلر (Karl sehiller 1911-1994) صاحب التوجه الكينزي كوزير للاقتصاد ليدافع بقوة عن تشريع (Manga carta) يمنح الحكومة الفيدرالية ووزارته سلطة اكبر لتوجيه السياسة الاقتصادية وتنسيق خطط الموازنة الاتحادية والمحلية ووضع المعايير الاربعة للمربع السحري (الاستقرار النقدي ، النمو الاقتصادي ، التوظيف ، الميزان التجاري) كأهداف يقاس من خلالها النجاح الاقتصادي لالمانيا الغربية واعتماد هيئة مستشارين اقتصاديين من خمس خبراء يقدمون المشورة للحكومة ووضع مبادئ توجيهية للتدخل الحكومي في الاقتصاد وتعزيز النمو الاقتصادي .[٣٤]

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

نجح شيلر في اعادة النمو الاقتصادي وسجل متوسط معدل (٦.٥٪) خلال المدة من ١٩٦٨ –١٩٧٢ وسجلت البطالة متوسط معدل المدة ذاتها بلغ (٠.٩٪) مع ارتفاع للتضخم بدا ملحوظاً في السنوات الاخيرة من مدة شيلر بسبب ان حكومة كيسنجر اعطت الاسبقية للنمو والعمالة الكاملة على استقرار العملة ، وبالتالي ادى الانتعاش الاقتصادي الى تحريك فكرة التضخم مرة اخرى ، مع محاولة البوند سبانك الى رفع قيمة العملة عام ١٩٧١ من اجل تخفيض معدل التضخم وتسوية فرق سعر الفائدة مع البلدان الاخرى (من وجهة نظر الاقتصاديين ان محاربة التضخم بأسعار الصرف الثابتة يسمى هزيمة الذات ، الا ان رأس المال الاجنبي سينجذب بأسعار الفائدة العالية) ،[٣٥] وهو ما ادى الى رفع قيمة المارك الالماني DM مقابل الدولار الى (٣.١) مارك ، وكما في جدول (٤) .

جدول (٤) التطور الاقتصادي ما بعد المعجزة الاقتصادية من ١٩٦٦ – ١٩٧٢

السنة	معدل النمو %	اسعار المستهلك ١٠٠=١٩٩٥	التضخم	البطالة	مليون $ صافي الميزان التجاري	DMمقابل الدولار الواحد
١٩٦٦	٪٢.٨	٣٧.١	٣.٣	٠.٧	١٩٨٩.٥	٤
١٩٦٧	-٠.٦	٣٧.٨	١.٩	٢.١	٤٢١٥.٥	٤
١٩٦٨	٦.٢	٣٨.٤	١.٦	١.٥	٤٥٩٣	٤
١٩٦٩	٩.٩	٣٩.١	١.٨	٠.٩	٤٢٥٧.٩	٣.٦٦
١٩٧٠	٩.٢	٤٠.٥	٣.٥	٠.٧	٤٢٨١.٤	٣.٦٦
١٩٧١	٥.٥	٤٢.٦	٥.٢	٠.٦	٤٥٧٩.٨	٣.٤٧
١٩٧٢	٤.١	٤٤.٩	٥.٤	٠.٩	٦٣٧٦.٧	٣.١٨

Sources : German statistical yearbook for different years.

عادت قيمة الناتج الصناعي الحقيقي للارتفاع بعد أن انخفض عام ١٩٦٧ بنسبة (-4.6%) ليسجل بعدها زيادة بنسبة (122%) لغاية عام ١٩٧٢ بمعدل نمو مركب بلغ (14%) رغم انخفاض عدد

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الشركات بنسبة (-5.4%) من (59011) شركة الى (55796) شركة ، وانخفاض عدد العاملين بنسبة (-0.03%) من (8.385) مليون عامل الى (8.340) عامل للمدة من 1966-1972 ، وحسب بيانات الجدول (٥) .

جدول (٥) عدد الشركات الصناعية في المانيا الغربية والعاملين والناتج الصناعي الحقيقي للمدة 1966- 1972 .

السنة	عدد الشركات الصناعية	عدد العاملين (1000)	الناتج الصناعي الحقيقي مليار DM(1962=100)
1966	59011	8385	469.127
1967	58131	7843	447.654
1968	56709	7899	571.688
1969	56311	8308	694.983
1970	56219	8603	832.436
1971	56111	8538	905.920
1972	55796	8340	993.555

Sources : German statistical yearbook for different years

وبعد ان واجه الاقتصاد الالماني كغيره من الاقتصادات العالمية الاخرى المعتمدة على النفط (والتي تصل نسبة اعتمادها على النفط كمصدر للطاقة من ٦٠-٨٠٪) أزمة ارتفاع اسعار النفط الى أكثر من اربعة اضعاف عام ١٩٧٣-١٩٧٤ ،[٣٦] انخفض الناتج المحلي الحقيقي عام ١٩٧٥ بنسبة (-١.٦٪) ، كما انخفض فائض الميزان التجاري بنسبة (٢٨.٨ %) مع انخفاض الطلب العالمي وتدهور معدلات التبادل التجاري العالمية ، وارتفعت نسبة البطالة الى (٤.٧٪) والتضخم الى (٦٪) لتواكب المانيا ازمة الركود التضخمي .

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وبعد ان اعلن هيلموت شميدت (Helmut Schmidt ١٩١٨– ٢٠٠٥) عام ١٩٧٤ نهاية حقبة براندت (Willy Brandt١٩١٣–١٩٩٢) وتحول مسار السياسات الاقتصادية الى الاقتصاد الرأسمالي وتشجيع الاستثمار بمساندة البنك المركزي الالماني الذي وضع سياسته النقدية الخاصة به وجعل الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية هو محاربة التضخم بالرغم من العلاقة السلبية مع النمو والتوظيف ، الا انه أصر على الهدف الاساسي بالحفاظ على استقرار الاسعار بأختيار حجم النقد كمؤشر وسيط للاستهداف النقدي وتم الاعتماد على نظرية كمية النقود ،[٣٧] كما استخدم البنك سعر الخصم ومعدل لومبارد* ونسبة احتياطي الودائع كأدوات لتنفيذ السياسة النقدية ، وكان معدل لومبارد اعلى دائما من سعر الخصم ويستخدم للتمويل الطارئ ، وتم تخفيضه في هذه المرحلة أقل من سعر الخصم الذي اصبح اقل من (4%) عام ١٩٧٨ ، ما يعني قيام البوند سباتك بسياسة توسعية لتحفيز التنمية الاقتصادية من خلال تعديل نسبة الاحتياطي للودائع وتغيير قدرة البنوك على التوسع الائتماني ، فجعل نسبة الاحتياطي للودائع تحت الطلب (١٦.٦٪) والودائع الادخارية (٨.١٪) ، في حين سقف نسبة الاحتياطي لغير المقيمين (١٠٪) ،[٣٨] وكان نتيجة السياسة النقدية بين عام ١٩٧٥ –١٩٧٨ انخفاض التضخم عاماً بعد عام ، وكما يظهره الجدول (٦) حتى وصل الى (٢.٧٪) عام ١٩٧٨ وارتفع نمو الناتج الاجمالي الحقيقي الى (٤.٥٪) ، وتحقق فائض تجاري بلغ (٢٢.٦) مليار $ بزيادة بلغت (٥٩٪) عن عام ١٩٧٥ ، ثم عاودت أسعار النفط بالارتفاع عام ١٩٧٩ ادت الى ارتفاع التضخم ، الى جانب ذلك بدأ المارك الالماني منذ عام ١٩٨٠ بالانخفاض في قيمته بعد انخفاض فائض الميزان التجاري بنسبة (٦٤.٦٪) وارتفاع اسعار الواردات وبالاخص اسعار الطاقة ، واستمرت حتى عام ١٩٨١ ، ونتيجة ذلك عمد البوندسبانك تشديد سياسته النقدية بخفض معدل نمو النقود المستهدف وزيادة معدل الخصم من (٣٪) عام ١٩٧٩ الى (٧٪) عام ١٩٨٠ لتزداد تكلفة القروض التجارية .

جدول (٦) التطور الاقتصادي ما بعد المعجزة الاقتصادية للمدة ١٩٧٣–١٩٨١

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
معدل النمو الحقيقي١٩٩٥=١٠٠	٤.٠	٠.٣٧	١.٦-	٤.٧	٢.٨	٤.٥	٣.٩	٠.٦	١.٩-
التضخم ١٩٩٥=١٠٠	٧.١	٦.٨	٦.٠	٤.٢	٣.٧	٢.٧	٤.١	٥.٤	٦.٣
البطالة%	١.٢	٢.٦	٤.٧	٤.٦	٤.٥	٤.٣	٣.٨	٣.٨	٥.٥
صافي الميزان التجاري مليون %	١٢٤٤٤	١٩٧٠٧	١٤٢٢٧	١٤٦٠٥	١٨٣٠٢	٢٢٦٣٧	١٢٩٦٤	٤٥٨٨	١٢٣٢ ٠
المارك مقابل الدولار	٢.٦٥	٢.٥٨	٢.٦٢	٢.٣٦	٢.١	١.٨٢	١.٧٣	١.٩٥	٢.٢٥

Sources : German statistical yearbook for different years.

كما تم زيادة معدل اللومبارد من (٣.٥٪) الى (٩.٥٪) واتباع سياسة السوق المفتوحة لبيع السندات الحكومية للتأثير على السيولة .[٣٩] ونتيجة طبيعية لما تقدم تاثر التصنيع وانخفض معدل النمو المركب للناتج الصناعي الحقيقي بشكل واضح خلال المدة (١٩٧٣-١٩٨١) واصبح (7.7%) بنسبة زيادة بلغت (95.5%) ، مع انخفاض عدد الشركات وعدد العاملين بنسبة (-12.8%) و (-10.5%) على التوالي وكما في الجدول (٧) .

جدول (٧) عدد الشركات والعاملين والناتج الصناعي (100=1962) للمدة 1973-1981

السنة	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981
عدد الشركات	55450	54543	52756	51071	50015	49649	49179	48777	48307
العاملين (مليون)	8386	8144	7616	7428	7632	7584	7607	7660	7489
الناتج الصناعي مليار الحقيقي=١٩٦٢	1127	1237	1269	1540	1646	1749	1989	2153	2206

Sources : German statistical yearbook for different years.

في عام ١٩٨٢ استحوذت حكومة هيلمت كول (Helmut kohl 1930–2017) على ارث لم يكن ناجحاً للسياسة الاقتصادية في عقد السبعينات مقارنة بعقد الخمسينات والستينات ، عندما كان معدل البطالة (٠.٧٪) عام ١٩٧٠ ارتفع الى (٧.٥٪) عام ١٩٨٢ ، ومعدل نمو GDP الحقيقي انخفض من (٥٪) الى (-١.١٪) ، ارتفع التضخم من (٣.٤٪) الى (٥.٣٪) ، ليعلن كول أهمية العودة الى مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي بوصفه نظام اقتصادي اكثر نجاحاً ويحقق الازدهار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وهو لا حكومة اكثر و لا اقل ، ولكن اكثر شخصية لتقود البلاد الى صميم مهامها ويكون برنامج عام للحكومة أُعلن عام ١٩٨٢ وبدأ عام ١٩٨٣عن طريق العمل على توحيد السياسة الاقتصادية العامة (المالية والنقدية) بتوحيد الميزانيات الاتحادية والضمان الاجتماعي وتخفيض طفيف للعبء الضريبي الفردي والمؤسساتي وتخفيض حصة الحكومة في الاقتصاد عاماً بعد عام ، بعد ما كانت تشكل اكثر من (٥٢٪) عام ١٩٨٢ ، مع تدابير التقشف وخفض العجز في الميزانية بشكل تدريجي بمساندة البنك المركزي لهذه السياسة والسير بنسقها وفق اطار التوحيد للسياسة الاقتصادية عن طريق سعر الفائدة بتخفيض الخصم ومعدل لومبارد في الاشهر الستة الاولى بثلاث نقاط مئوية لكل منها .[٤٠]

وكانت السياسة الاقتصادية للحكومة في الثمانينيات تعمل في الاقل على استعادة المسار الصحيح في تنظيم قواعد المنافسة، ولم تعرض سيطرة المالية العامة للخطر، فانخفض معدل التضخم من (٥.٢٪) عام ١٩٨٢ الى أقل من الواحد الصحيح لبعض السنوات حتى بلغت (٢.٨٪) عام ١٩٨٩، بينما ارتفع معدل النمو الاقتصادي من (-١.٦٪) الى (٣.٢٪) مع تحقيق فائض مستمر للميزان التجاري كما في الجدول (٨) .

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

جدول (٨) التطور الاقتصادي ما بعد المعجزة الاقتصادية للمدة 1989-1982.

السنة	معدل النمو GDP%	التضخم %	البطالة %	فائض الميزان التجاري $
١٩٨٢	١.٦٪-	٥.٢٪	٧.٥	٢١٦٣٥.٨
١٩٨٣	١.٧	٣.٢	٩.١	١٥٤٧٣.٩
١٩٨٤	٢.٤	٢.٤	٩.١	١٧١٨٦.٦
١٩٨٥	٢.٠	٢.٠	٩.٣	٢٩٨١٨.٣
١٩٨٦	٥.٧	٠.١-	٩	٥٨٠٥١
١٩٨٧	٣.١	٠.٢	٨.٩	٧٤٥١٥
١٩٨٨	٤.٠	١.٢	٨.٧	٧١٩٣٥.٤
١٩٨٩	٣.٢	٢.٨	٧.٩	٧٩٧٠٠.٦

Sources : German statistical yearbook for different years

في ظل نمو الناتج الصناعي بقيمته الحقيقية والذي بلغ معدل نموه المركب (٥.٧٪) بزيادة بلغت نسبتها (56%) وكما في الجدول (٩) ، الا ان النتيجة المخيبة كانت في سوق العمل بالرغم من زيادة عدد التوظيف ما يقارب (٢.٥) مليون عامل من (٢٨.٥) مليون عامل ١٩٨٢ الى (٣١.٠) مليون عامل عام ١٩٨٩، الا ان معدل البطالة المرتفع بقي متقارباً مع زيادة النسبة لنفس المدة من (٧.٥٪) الى (٧.٩٪) والذي يعزى الى المستوى المرتفع للأجور والذي لم تتدخل الحكومة في توجيهه ، وعدم تمكن حكومة كول من القيام بتدابير اكثر صرامة لتحقيق المساواة في سوق العمل تحت رؤية تجنب التدخل في نزاعات المفاوضات الجماعية [٤١].

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

جدول (٩) عدد الشركات الصناعية والعاملين والعاطلين والناتج الصناعي الحقيقي في المانيا الغربية للمدة 1982-1989 .

السنة	الشركات الصناعية	مشتغلين التصنيع١٠٠٠فرد	ناتج صناعي حقيقي1962=100	العاملين ١٠٠٠فرد	العاطلين (1000 فرد)
1982	47215	7226	1284376	28576	1302
1983	45891	6927	1312663	28881	1850
1984	45081	6854	1398459	29180	1930
1985	44570	6943	1052167	29608	1976
1986	44253	7063	1468396	29964	1807
1987	44164	7055	1476865	30289	1759
1988	43978	7038	1561666	30680	1760
1989	45997	7213	1704251	31045	1595

Sources : German statistical yearbook for different years.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المطلب الثاني– التطور الاقتصادي الالماني بعد التوحيد Economic development after unification

لم يكن من المخطط توحيد المانيا وتفكيك النظام الشيوعي الالماني الشرقي الا ان الازمة السياسية والاقتصادية التي عصفت بها عام ١٩٨٩ساهمت بانشاء الجانبان الاتحاد النقدي والاقتصادي والاجتماعي بحلول صيف ١٩٩٠ ، ليكتمل التوحيد السياسي بذكاء هيلمت كول بحلول اكتوبر ١٩٩٠ بموجب المادة ٢٣ من القانون الاساسي لالمانيا الغربية ، لتنظم ولايات المانيا الشرقية الى الجمهورية الفدرالية بالكامل واعتماد قوانينها ومؤسساتها .[٤٢]

اولاً – المدة ١٩٩٠–٢٠٠٥ : ولأهمية الانجاز السياسي فقد كان متوقعاً ان يكون للجانب الاقتصادي اهمية ثانوية وتكون تكاليف التوحيد في الميزانية صغيرة والتمكن من الازدهار في ثلاث او اربع سنوات ، لكنها لم تكن بهذه السهولة واصبح أكثر صعوبة من التوحيد السياسي .[٤٣] بعد التوحيد كان الاداء الاقتصادي قوياً في بدايته كما في الجدول (١٠) الا ان التدهور بدأ بحلول عام ١٩٩٢ وما بقي من التسعينات لنهاية حقبة المستشار هيلمت كول عام ١٩٩٨ ، وامتدت الى نهاية حقبة المستشار غيرهارد شرودر عام ٢٠٠٥ ، حيث كان معدل النمو المركب الاقتصادي للمدة (١٩٩٢ –٢٠٠٥) قد بلغ (١.٢٪) وزادت البطالة في المعدل بنسبة (٧٠٪) من (٦.٣٪) الى (١٠.٧٪) ، بالرغم من زيادة معدل الفائض التجاري بنسبة (١٤١٥٪) ، اي تضاعف اكثر من (١٤مرة) خلال المدة نفسها ، وانخفضت معدلات التضخم بسبب استراتيجية المالية الحكومية برفع الضرائب وخفض الانفاق مع زيادة مساهمة الضمان الاجتماعي (المدفوعات بواسطة العمال/ ارباب العمل في برنامج الضمان الاجتماعي) ، الا ان المالية العامة تدهورت واصبح هناك عجزاً واضحاً بعد ان بلغت التقديرات الرسمية للتحويلات المالية من المانيا الغربية الى المانيا الشرقية ما يقارب (١٨٠ مليار مارك) سنوياً منذ عام ١٩٩١ ولغاية ٢٠٠٣ ، ما يعادل (٦.٥٪) من GDP لالمانيا الغربية .[٤٤] وبالتالي كانت تكلفة دمج الاقتصادين من الاسباب

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الرئيسية لتدهور الوضع الاقتصادي لالمانيا في تلك المدة . ادركت الحكومات الالمانية المتعاقبة اهمية اصلاح الاقتصاد لتحقيق النمو المتزايد وهو ما دفع حكومة غيرهارد شرودر (Gerhard -1944 scroder) اطلاق برنامج اصلاحي بعيد المدى عرف بأسم (اجندة ٢٠١٠) لتعزيز النمو والتوظيف بعد التراجع السلبي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ بنسبة (٠.٢-) و (٥.٧-) على التوالي ، لدعم المالية العامة بالاصلاحات الضريبية والتخفيضات في الاعانات الحكومية ، وكانت اكثرها جدلا هي اصلاحات سوق العمل وما يسمى قانون هارتز (Hareziv)* الذي دمج البطالة مع مزايا الرعاية الاجتماعية للحصول على تعويض البطالة لمدة (١٢شهراً) بدلاً من (٣٢شهراً) ، والغى القانون برنامج قائم يحق به للعاطلين لفترات طويلة الحصول على (٥٧٪) من صافي الدخل العادي واستبداله بدخل اجتماعي اقل سخاء ، وتم تبرير ذلك بالحاجة الى تقليص النفقات الحكومية والمساهمة في خفض الاجور الحقيقية وخلق فرص عمل جديدة ، لكن البرنامج لم يحض بشعبية واسعة وتسبب بخفض الدعم الى حزب شرودر بنسبة (٣٠٪) واضطر الى الاستقالة والدعوة الى انتخابات مبكرة .[٤٥]

جدول (١٠) التطور الاقتصادي لالمانيا بعد التوحيد للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٥

السنة	GDPالجاري مليار يورو	GDPالحقيقي ٢٠١٥=١٠٠	معدل النمو	التضخم	فائض الميزان التجاري مليار	البطالة
١٩٩٠	١٣٠٦.٧	٦٨.٦	٥.٣	٢.٦	١٦.٠٧	٧.٢
١٩٩١	١٥٧٩.٨	٧١.٧٧	٥.١	٣.٧	١٣.٦١	٥.٤
١٩٩٢	١٦٩٥.٣	٧٣.١٥	١.٩	٥	١٢.٩٣	٦.٣
١٩٩٣	١٧٤٨.٦	٧٢.٣٨	-١	٤.٥	٣٧.٣٨	٧.٦
١٩٩٤	٧٨٣٠.٣	٧٣.٩	٢.٤	٢.٦	٤٥.٤٩	٨.٢
١٩٩٥	١٨٩٨.٩	٧٥.٣٣	١.٥	١.٨	٥٩.٥٠	٨
١٩٩٦	١٩٢٦.٣	٧٥.٩٨	٠.٨	١.٣	٦٥.٣٨	٨.٧

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

١٩٩٧	١٩٦٧.١	٧٧.٥٣	١.٨	٢	٦٦.٨٧	٩.٤
١٩٩٨	٢٠١٨.٢	٧٩.٢١	٢	٠.٩	٧٢.٢٨	٩.١
١٩٩٩	٢٠٦٤.٩	٨٠.٥٦	١.٩	٠.٦	٦٩.٣٢	٨.٢
٢٠٠٠	٢١١٦.٥	٨٣.١٧	٢.٩	١.٤	٤٥.٧٦	٧.٥
٢٠٠١	٢١٧٩.٩	٨٤.٨٤	١.٧	٢	٨٥.٤٠	٧.٦
٢٠٠٢	٢٢٠٩.٣	٨٤.٨٩	-٠.٢	١.٣	١٢٥.٥٣	٨.٤
٢٠٠٣	٢٢٢٠.١	٨٤.٣٦	-٠.٧	١.١	١٤٧.٠٨	٩.٣
٢٠٠٤	٢٢٧٠.٦	٨٥.٧٤	١.٢	١.٧	١٩٣.٥٩	٩.٨
٢٠٠٥	٢٣٠٠.٩	٨٦.٣٣	٠.٧	١.٥	١٩٧.٢٨	١٠.٧

Source : German federal statistical office for different year.

- قيمة الناتج الحقيقي لعام ١٩٨٩ (بأسعار ٢٠١٥) هو (٦٨.١) .

خامسا- ٢ المدة ٢٠٠٦-٢٠١٨ : وبزعامة انجيلا ميركل (1954-Angela Merkel) ورغم الحذر من مناصرة الاصلاحات التي لا تحظى بالشعبية ، أقرت الحكومة اصلاحاً مهماً بروح (أجندة ٢٠١٠) برفع سن التقاعد الى (٦٧سنة) كما راجعت الحكومة بمساعدة ميركل اصلاحات اطالة الوقت لدفع اعانات البطالة للعمال الاكبر سناً واعفاء المتقاعدين من ارتفاع الاسعار وادخال الحد الادنى للاجور في ستة صناعات بما في ذلك الخدمات البريدية والامنية وحققت حكومة ميركل تحسن اقتصادي واضح بعد ان سجل معدل نمو (٣.٨٪) عام ٢٠٠٦ وانخفاض في البطالة ما يقارب درجة واحدة وتحرك بطيء للتضخم ، وزيادة معتادة في الفائض التجاري الا ان كل هذا توقف مع الازمة ، وأعيد انتخاب ميركل في سبتمبر عام ٢٠٠٩ وصرحت بصراحة انها تتوقع ان يواجه الاقتصاد الالماني زيادة في التحديات ، وهدف حكومتها هو تحفيز النمو الاقتصادي ، ويبدو ان وصفة الحكومة لمثل هذا النمو مزيج من التخفيضات الضريبية واستمرار الانفاق الحكومي لابقاء البطالة منخفضة ، وجهود طويلة الاجل لكبح جماح مثل هذا

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الانفاق ، كما قامت الحكومة بتحديد برنامج العمل القصير الذي بواسطته تدعم ارباب العمل للاحتفاظ بالعاملين بدوام جزئي وقالت انها ستنفذ تخفيضات ضريبية بقيمة (٢٤ مليار يورو) حوالي (٣٦ مليار دولار) للشركات والطبقات الوسطى على مدى السنوات الاربع المقبلة .[٤٦] ورغم الازمة المالية العالمية وانخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة (-٥.٧٪) عام ٢٠٠٩ ، الا ان الحكومة نفذت سياسات تحفيز للنمو لدعم القطاع الخاص الالماني عندما اقر البرلمان اجراء تحفيزات محلية بلغ مجموعها (٧١ مليار يورو) ما يقارب (١٠٥ مليار دولار) لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ ، يزاد عليها نفقات مزايا الرعاية الاجتماعية المضمونة ضد البطالة ، وتصل اجراءات التحفيز المالي في المانيا الى حوالي (١.٥٪) من اجمالي الناتج المحلي الالماني ،[٤٧] وهو ما جعل معدل البطالة يرتفع بشكل طفيف وكما يوضحه الجدول (١١)

جدول (١١) التطور الاقتصادي لألمانيا للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٨) .

السنة	GDPالحقيقي ٢٠١٥=١٠٠	معدل النمو %	التضخم%	فائض الميزان التجاري مليار$	البطالة%	GDPجاري مليار يورو
٢٠٠٦	٨٩٨.٨٨	٣.٨	١.٦	١٩٩.٧١	٩.٨	٢٣٩٣.٣
٢٠٠٧	٩٢.٨٦	٣	٢.٣	٢٦٧.٨٠	٨.٤	٢٥١٣.٢
٢٠٠٨	٩٣.٨٣	١	٢.٦	٢٦٤.٦٤	٧.٣	٢٥١٦.٧
٢٠٠٩	٨٨.٠	-٥.٧	٠.٣	١٩٤.٥٧	٧.٥	٢٤٦٠.٣
٢٠١٠	٩١.٨٤	٤.٢	١.١	٢٠٥.٣٨	٦.٤	٢٥٨٠.١
٢٠١١	٩٥.٤	٣.٩	٢.١	٢٢٠.٨٣	٥.٥	٢٧٠٣.١
٢٠١٢	٩٥.٩	٠.٤	٢	٢٤٨.١٠	٥	٢٧٥٨.٣
٢٠١٣	٩٦.٣٤	٠.٤	١.٤	٢٦٢.٤٣	٤.٩	٢٨٢٦.٢
٢٠١٤	٩٨.٥١	٢.٢	١	٢٨٣.٢٣	٤.٧	٢٩٣٨.٦
٢٠١٥	١٠٠	١.٧	٠.٥	٢٧٠.٧٦	٤.٣	٣٠٤٨.٩
٢٠١٦	١٠٢.٢٤	٢.٢	٠.٥	٢٧٥.٩٠	٣.٩	٣١٥٩.٨

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٢٠١٧	١٠٤.٨٣	٢.٥	١.٥	٢٨٠.٣٤	٣.٥	٢٣٧٧.٣
٢٠١٨	١٠٦.٣٩	١.٥	١.٨	٢٧٠.٧٥	٣.٢	٣٣٨٦.٠

Source : Germany federal statistical office for different years .

ومنذ عام ٢٠١٠ ولغاية ٢٠١٨ نما الاقتصاد الالماني بمعدل متوسط بلغ (٢.١٪) مع انخفاض معدل البطالة بنسبة (-٥٠٪) من (٦.٤٪) الى (٣.٢٪) ، وارتفاع في معدل التضخم لأقل من درجة من (١.١٪) الى (١.٨٪) واستمرار تحقق الفائض التجاري والذي بلغ اكثر من (٢٧٠) مليار دولار امريكي عام ٢٠١٨ بزيادة بلغت (٣١.٨٪) مقارنة بعام ٢٠١٠ ، وتستأثر المانيا بما يقارب ربع اجمالي الناتج المحلي للاتحاد الاوربي لعام ٢٠١٨ والذي بلغ (١٨٧٥٠) مليار دولار ، وتصدرت المانيا دول الاتحاد الاوربي بناتج (4322) مليار دولار ، حسب بيانات جدول (١٢) وهي خامس اكبر اقتصاد بالعالم بعد كل من الصين بناتج اجمالي بلغ (٢٥٢٢٢) مليار دولار امريكي ، والولايات المتحدة (٢٠٤٨٢) مليار دولار ، والهند (١٠٦٥٠) ، واليابان (٥٥٩٥) مليار دولار ، بعد ما كانت ثالث اكبر اقتصاد في العالم عام ١٩٨٨. ويعزى هذا التراجع في ترتيب الاقتصاد الالماني لاسباب تتعلق بتكاليف توحيد الالمانيتين الباهظة، وتكاليف برامج الضمان الاجتماعي السخية والرعاية الاجتماعية واللوائح المرتبطة بها ، الى جانب الاقتصاد الموجه نحو التصدير اكثر من الاستثمار والاستهلاك المحلي .[٤٨]

جدول (١٢) ترتيب الاقتصاد الالماني على المستوى الاوربي والعالمي لعامي ١٩٨٨-٢٠١٨.

٢٠١٨				١٩٨٨			
اجمالي GDP مليار $	اكبر دول العالم في GDP	اجمالي الناتج المحلي مليار $	اكبر دول الاتحاد الاوربي GDP	اجمالي GDP مليار $	اكبر دول العالم في GDP	اجمالي الناتج المحلي مليار $	اكبر دول الاتحاد الاوربي GDP
٢٥٢٢٢	الصين	٤٣٢٢	المانيا	٤٨٦٣.٦	USA	١١٣١.٢	المانيا

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٢٠٤٨٢	USA	٢٨٢٨	المملكة المتحدة	٢٥٧٦.٠	يابان	٨٩٨.٦	فرنسا
١٠٦٥٠	الهند	٢٧٧٥	فرنسا	١١٣١.٢	المانيا	٧٦٥.٢	ايطاليا
٥٥٩٥	اليابان	٢٠٧٢	ايطاليا	٣٥٦	الصين	٧٣٠.٠٣	المملكة المتحدة
٤٣٢٢	المانيا	١٨٧٥٠	الاتحاد الاوربي	٢٧١	الهند	٥٢٧١.٣	اجمالي GDPللاتحاد الاوربي
٢٣٪=نسبة المانيا الى الاتحاد الاوربي%				٢١.٤٪=نسبة المانيا الى الاتحاد الاوربي%			

Source : Germany federal statistical office ,1990,P709

: Germany federal statistical office ,2019,P709

ويشير الجدول (١٣) الى قوة المانيا الاقتصادية من كونها اقوى مصدر اوربي بعد ان بلغت نسبتها (٦٨٪) من تجارة الاتحاد الاوربي الخارجية عام ٢٠١٨ ، فبلغت قيمة صادراتها (١٤٤٦) مليار دولار وجاءت في المركز الثالث عالمياً بعد كل من الصين بقيمة صادرات بلغت (٢٤٠٧) مليار دولار ، والولايات المتحدة (١٥٤٥) مليار دولار ، بعد ان كانت متصدرة لسنوات حجم الصادرات العالمية كون الصناعة الالمانية رمز المهارة والجودة والموثوقية ، حافظت المانيا على قدرتها التنافسية باتباع سياسة الانكماش المنهجي للأجور وتقليل تكاليف العمالة منذ عام ٢٠٠١ ، وبغطاء محكم على الاجور تمكنت من زيادة حصتها من الصادرات الداخلية للاتحاد الاوربي والتي لم يتبعها الاخير في ضبط الاجور .

جدول (١٣) ترتيب صادرات المانيا على المستوى الاوربي والعالمي لعامي ١٩٨٨ ٢٠١٨.

٢٠١٨				١٩٨٨			
قيمة	اكبر الدول	قيمة	اكبر الدول	قيمة	اكبر الدول	قيمة	اكبر الدول

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الصادرات مليار $	العالمية المصدرة	الصادرات	الاوربية المصدرة	الصادرات مليار $	العالمية المصدرة	الصادرات مليار و مارك	الاوربية المصدرة
٢٨٦٣	الصين	١٤٤٦	المانيا	٥٦٧.٦	المانيا	٥٦٧.٦	المانيا
١٥٤٥	USA	٥٢٣.٣	فرنسا	٥٦٣.٨	USA	٢٩٩.٧	فرنسا
١٤٤٦	المانيا	٥٠٣.٠٥	ايطاليا	٤٦٦.٣	اليابان	٢٥٥.٣	المملكة المتحدة
٩٦٨	اليابان	٤٤٢.٠٦	المملكة المتحدة	–	الصين	٢٢٥.٣	ايطاليا
٥٧٣	كوريا	٢١٢٠.٩	الاتحاد الاوربي			١٨٨١.٨	الاتحاد الاوربي
			٣٠٪=نسبة صادرات المانيا الى الاتحاد الاوربي				

Source : – Germany federal statistical office ,1990,p683.

–Germany federal statistical office ,2019,p685.

معززة بالتغييرات التي تقودها الشركات[٤٩] والقوة الصناعية وتصاعد القيمة الاسمية والحقيقية للناتج الصناعي ، فقد تضاعفت القيمة الاسمية بنسبة (١٥٩٪) ، والقيمة الحقيقية بنسبة (٤٤٪) بمعدل نمو مركب بلغ (١.٨٪) طيلة المدة من ١٩٩٠–٢٠١٨ ، وحسب معطيات الجدول (١٤) .

جدول (١٤) قيمة الناتج الصناعي في المانيا للمدة ١٩٩٠–٢٠١٨ .

السنة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٨
قيمة الناتج الصناعي مليار يورو	٩٣٢.٢	٩٩٤.٦	١٣٠٧	١٤٨٨.٣	١٥٧٥.٥	١٧٩٥.٥	١٩٧٨.٠٣
قيمة الناتج الصناعي الحقيقي١٩٩٥=١٠٠	٩٩.٦	١٠٠	١١٣.٥	١١٨.٣	١٢١.٨	١٣٢.٩	١٤٣.٥

Source : Germany federal statistical office for different years

الاستنتاجات:

أثبت نظام اقتصاد السوق الاجتماعي انه النظام الاقتصادي الأكثر ملائمة وجاذبية في تحقيق النمو الاقتصادي كما حصل في المعجزة الاقتصادية لألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية خلال عقد الخمسينيات ومنتصف الستينات واستمر بعدها حتى إعادة توحيد ألمانيا وتم تكريس اقتصاد السوق الاجتماعي باعتباره النظام الاقتصادي النموذجي لألمانيا وما وصلت إليه من حكومة هيلمت كول إلى حكومة انجيلا ميركل على الرغم من صعوبة تكلفة عملية إعادة توحيد الالمانيتين ومواصلة الدعم الحكومي لألمانيا الشرقية، وبفضل نظامها الاقتصادي أصبحت ألمانيا قوة اقتصادية أوربية وعالمية عظمى مكنتها من تزعم الاتحاد الأوروبي والذي أخذ معظم أعضائه بنظام اقتصاد السوق الاجتماعي .

التوصيات:

تمثل التجربة الالمانية في اقتصاد السوق الاجتماعي أنموذجا علمياً اقتصاديا ناجحا يمكن الاستفادة منه في السياسات الاقتصادية للبلدان الرامية لإعادة هيكلة مؤسساتها الاقتصادية (ومنها العراق) .

الهوامش:

*وزير المالية الامريكي في الحرب العالمية الثانية هنري مورغنتاد الابن خلفاً لهنري مورغنتادسينسور الاب يهوي الاصل احد سفراء الولايات المتحدة في الدولة العثمانية والذي ساهم بكتاباته العديدة لتقسيم الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى نادى بحماية الاقليات الارمينية والاشورية والنصرانية من وحشية المسلمين وكان مستشاراً لقيادة قوات الحلفاء المنتصرة في الحرب والتي وضعت اسس الكيانات السياسية الحالية في الشرق الاوسط ، وتم تقسيم الدولة العثمانية الى ثلاثين دويلة ، وتصرفات الابن توحي بخطة ادارة المانيا بعد الحرب العالمية الثانية هي في الاغلب صدى لخطط مماثلة سمعها من ابيه لاحباط القدرات الالمانية .(المصدر zaheeronblogspot. Com/2011)

*كانت لدى الولايات المتحدة وبريطانيا لجنة الادارة الاقتصادية للشؤون الالمانية وكانت تتألف من مجلس استشاري يضم ليبراليين واشتراكيين وكانوا مختلفين ولميول الغربين للسوق الحرة ، وجدوا ضالتهم في اردهارد ليترأس المجلس عام ١٩٤٨ .

(Sources : RorbertL.Hetzel ,Germany Montry History)

*جاءت تسمية من منطقة لومباردي في ايطاليا كان لديها تاريخ طويل من المنازل المصرفية التي يعود تاريخها للعصور الوسطى ، واليوم ترتبط بشكل اساسي بالبوندسباتك الالماني .

* مقترحات قدمتها لجنة عينتها الحكومة من (١٥) خبيراً برئاسة بيتر هارتز مدير شركة فولكس واكن بالإضافة الى مدير شؤون الموظفين للشركة هانز فيرز. (The economic Consequences of German Unificatia Jorg Bibow source: No.67A. 2001 ,P2,

1 - Dirk Sauer land , Germanys Social Market economy , ablue print for latin American counties ? , discussion paper, No.32/2015,p7.

٢- خليدة ، ماطي ، بوخبزة علي ، المانيا من الدمار الى المعجزة (١٩٤٥-١٩٩٠) ، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في مشاريع العالم المعاصر بجامعة محمد بوضياف - المسيلة - كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، ٢٠١٦-٢٠١٧ ، ص ١٣.

٣ - المصدر نفسه ص١٤.

٤- سنو ، عبد الرؤوف ، القومية الالمانية وتجلياتها الوحدوية والعنصرية والامبريالية ١٨٠٦-١٩٩٠ ، تيار المستقبل ، بيروت : لبنان ، ٢٠٠٩، ص ١٤-١٧.

٥-المصدر نفسه ، ص١٩-٢٠.

٦- Mark E.spicka , selling the economic Miracle : Economic Reconst-ruction and politics in west German , 1949 -1957, Bergbabn Books , 2018,p19.

7- Louise Muller , West German economic miracle : the transformation From an economically back wards country in to a competitive one , july , 2016 ,p2 .

٨- خليدة ، ماطي ، مصدر سابق ص٢٥ .

٩- Louise Muller , op.cit,p1 .

10- Robert L.Hetzel ,German Monetary history in the first haif of the Twentieth Century , federal Reserve Bank of Richmond economic Quarterly Volume 88/winter2002,p2

11- Ulrich witt , Germany's "Social Market Economy " Between Social Etbos and rent seeking , 2002, p366.

١٢- نعمة ، نوال ، اقتصاد السوق الاجتماعي ازاء التحديات الوطنية والدولية ، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC ، دمشق : سوريا ، 2006 ،ص 3.

13- Edysuandi Hamid , Contextualization of social market economy in Indonesia development , Jounral of International Business and economice , vol .5, NO.1 ,p14.

14- Marko primorac , Bookreview : Social marketeconomy: the case of Germany , Ekanfak , Rij ,vol .33.sv,pp149-151.

15- Konradzweig , The origins of the German social market economy: The leeding ideas and their in tellectual roots , Adam smith Institute, 1980,p15.

16- Sieg fried f.franke, DaviGregosz , The Social market economy: what does it really mean ? , Berlin , marth ,2013,p10.

17- نعمة ، نوال ، مصدر سابق ص4.

18- Konredzweig ,op.cite, p16.

19- Rolf H.Hasse ,Hermann Schneider ,Social market economy History , principles and implementation- from Atoz , Ferdinand schoningh , Germany, 2008 , p34 .

20- Vanberg , Viktor J. , The Freiburg school : Walter Euckenand Ordoliberalism working paper, Institute for economic Research , University freiburg , 2014 , p2 .

21- Konrad Zweig , op.cite ,p19.

22- Larsp. Feld , Daniel Wientiedt , Ordoliberelism , Pragmatism and the Euro cone crisis : How the German trqdition shaped Economic policy in Europe , University of Freiburg ,2015,p2.

23- Werner pascha, on the Relevance of the German concept of " Social market economy" for korea , seoul , June 26 to 28,1996,p2.

24- ibid, p3.

٢٥- هرمز ، نور الدين ، باسل سلامة ، التجربة الألمانية في اقتصاد السوق الاجتماعي : الاسس والمبادئ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد (33) ، العدد (4) ، 2011،ص 131 .

٢٦- Werner pascha, Op . Cite, p9 .

27- Siegfried F. frank , David Gregosz , The Social market economy . what doesitrealy mean , konradadenauerstiftung , Berlin ,march 2013 , p34.

28- ibid , pp32.

29- German statistical yearbook 2000,p616.

30- Johannes R.B.RITTER SHAUSEN , The postwar west Berman economic transitions : From Ordoliberalism to keynesiansim , IWP Discussion paper No.2007/1,January 2007,p26.

31- Wendy carlin, west German growth and institutions, 1945-1990 , University collage London , 1993 .p24.

32- Germany between 1950 and 2009 economic development and participation , participation capitalism and its end , draft Oct.2009,p15.

33- Wendy carlin , op.cite,p31 .

34- Johannes R.B , Ritter shallsem , op.cite pp39-41 .

35- Rolf wernstedt , karlschiller- an economic and political biography , from the philosophy faculty of the University of Hanover to obtain of doctor of philosophy(Dr.phil) approved dissertion , January 2006, pp147-150 .

36- Ulrich Herbert Helmut Schmidt : the chancellor years and the end of classic industrid society , Aworking paper without ayear, p5.

37- Andreas Beyer , and other opting out of the great in flation German Monetary policy after the break down of Bretton woods , Europen central Bank , March 2009,p19-21.

38- Minxu wang ,Analysis on German Monetary policy feom1974 to 1990 , capital University of economies and business, Beijing , china , 2020,p2

39- Ibid , P5.

40- Werner zohlnhofer and Reimutzohlnhofer , The economic policy of the kohleera 1982-1989/ 90 , Atuming point under the sing the social market economy , Aworking paper , Vovember 2000,p161.

41- Ibid , p169.

42- RokHrzic ,Helmut Brand ,Thirty years after German reunification: population health between solidarity and global competitiveness ,The European Journal of public Health ,vol.30 ,No.5.2020.p845.

43- Hans- werner sinn , Germany S Economic unification an Assessment after ten years , working paper 7586, National bureau of economic Research , March 2000 ,p3.

44- Jorg Bibow , The economic Consequences of German Unificatia : The Impact of Misguided Macro economic policies , No.67A. 2001 ,P2.

45- Raymond J.Ahearn , paul Belkin . op. cite , p14.

46- Christian Dustmann et al , from Sick man of Europe to economic superstar : Germany s Resurgent Economy ,Journal of economic perspectives – volume 28, Number 1- winter 2014 , p169.

47- Ibid . P 20 .

48- Raymond J. Ahearn , Paul Belk . op . cite, p 3.

49- Ibid , p15

المراجع:

اولا – المراجع العربية:

١–خليدة ، ماطي ، بوخبزة علي ، المانيا من الدمار الى المعجزة (١٩٤٥–١٩٩٠) ، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في مشاريع العالم المعاصر بجامعة محمد بوضياف – المسيلة – كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، ٢٠١٦–٢٠١٧ .

٢– سنو ، عبد الرؤوف ، القومية الالمانية وتجلياتها الوحدوية والعنصرية والامبريالية ١٨٠٦–١٩٩٠ ، تيار المستقبل ، بيروت : لبنان ، ٢٠٠٩ .

3–نعمة ، نوال ، اقتصاد السوق الاجتماعي ازاء التحديات الوطنية والدولية ، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC ، دمشق : سوريا ، 2006 .

٤– هرمز ، نور الدين ، باسل سلامة ، التجربة الألمانية في اقتصاد السوق الاجتماعي : الاسس والمبادئ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد (33) ، العدد (4) ، 2011 .

ثانيا – المراجع الأجنبية:

1–Mark E.spicka , selling the economic Miracle : Economic Reconst–ruction and politics in west German , 1949 –1957, Bergbabn Books , 2018 .

2– Louise Muller , West German economic miracle : the transformation From an economically back wards country in to a competitive one , july , 2016 .

3– Robert L.Hetzel ,German Monetary history in the first haif of the Twentieth Century , federal Reserve Bank of Richmond economic Quarterly Volume 88/winter2002 .

4– Ulrich witt , Germany's "Social Market Economy " Between Social Etbos and rent seeking , 2002 .

5– Edysuandi Hamid , Contextualization of social market economy in Indonesia development , Jounral of International Business and economice , vol .5, NO.1 .

6- Marko primorac , Bookreview : Social marketeconomy: the case of Germany , Ekanfak , Rij ,vol .33.sv .

7- Konradzweig , The origins of the German social market economy: The leeding ideas and their in tellectual roots , Adam smith Institute, 1980 .

8- Sieg fried f.franke, DaviGregosz , The Social market economy: what does it really mean ? , Berlin , marth ,2013 .

9- Rolf H.Hasse ,Hermann Schneider ,Social market economy History , principles and implementation- from Atoz , Ferdinand schoningh , Germany, 2008 .

10- Vanberg , Viktor J. , The Freiburg school : Walter Euckenand Ordoliberalism working paper, Institute for economic Research , University freiburg , 2014 .

11- Larsp. Feld , Daniel Wientiedt , Ordoliberelism , Pragmatism and the Euro cone crisis : How the German trqdition shaped Economic policy in Europe , University of Freiburg ,2015 .

12- Werner pascha, on the Relevance of the German concept of " Social market economy" for korea , seoul , June 26 to 28,1996 .

١٣- Siegfried F. frank , David Gregosz , The Social market economy . what doesitrealy mean? , konradadenauerstiftung , Berlin ,march 2013 .

14- Johannes R.B.RITTER SHAUSEN , The postwar west Berman economic transitions : From Ordoliberalism to keynesiansim , IWP Discussion paper No.2007/1,January 2007 .

15- Wendy carlin, west German growth and institutions, 1945-1990 , University collage London , 1993 .

16- German statistical yearbook for different years .

17- Germany between 1950 and 2009 economic development and participation , participation capitalism and its end , draft Oct.2009 .

18- Rolf wernstedt , karlschiller- an economic and political biography , from the philosophy faculty of the University of Hanover to obtain of doctor of philosophy(Dr.phil) approved dissertion , January 2006..

19- Ulrich Herbert Helmut Schmidt : the chancellor years and the end of classic industrid society , A working paper without a year .

20-Andreas Beyer , and other opting out of the great in flation German Monetary policy after the break down of Bretton woods , Europen central Bank , March 2009.

21- Minxu wang ,Analysis on German Monetary policy feom1974 to 1990 , capital University of economies and business, Beijing , china , 2020.

22- Werner zohlnhofer and Reimutzohlnhofer , The economic policy of the kohleera 1982-1989/ 90 , Atuming point under the sing the social market economy , A working paper , November 2000.

23-RokHrzic ,Helmut Brand ,Thirty years after German reunification: population health between solidarity and global competitiveness ,The European Journal of public Health ,vol.30 ,No.5.2020.

24-Hans- werner sinn , Germany S Economic unification an Assessment after ten years , working paper 7586, National bureau of economic Research , March 2000 .

25- Jorg Bibow , The economic Consequences of German Unificatia : The Impact of Misguided Macroeconomic policies , No.67A. 2001.

٢٦- Dustmann et al , from Sick man of Europe to economic superstar : Germany s Resurgent Economy ,Journal of economic perspectives – volume 28, Number 1- winter 2014 .